

مجلس التعاون الخليجي يشدد على الأمن الموحد والتضامن مع القضية الفلسطينية



عقد قادة دول مجلس التعاون الخليجي، الأربعاء 3 كانون الأول 2025، الدورة السادسة والأربعين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، في قصر الصخير بمملكة البحرين، برئاسة حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، رئيس الدورة الحالية، ومشاركة جاسم محمد البديوي، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مؤكدين على وحدة الأمن الخليجي ودعم دولة قطر بعد الاعتداءات، ومشددًين على الثبات تجاه القضية الفلسطينية وتعزيز التعاون الإقليمي والأمني.

وقال الأمين العام خلال الكلمة تابعتها "الجال"، إن "ما شهدناه هذا العام حادثتين مؤلمتين أظهرتا للعالم أجمع أن المصير الخليجي مصيرٌ واحد، وأن الأمن الخليجي أمنٌ واحد، وأن الكلمة إذا اجتمعت عُلّت، وإذا تفرقت وهَدَّت، حادثتان برهنتا أن ما يجمع دولنا ليس فقط الجوار، بل القرار والدار والذِّمار، وأن الخطب مهما اشتدّ فلن يفلّ من عزيمتنا ولن يفكّ عُرَى وحدتنا، الحادثة الأولى الهجمات الصاروخية الإيرانية التي طالت دولة قطر، في عدوانٍ مرفوضٍ وانتهاكٍ صريحٍ لسيادتها ومجالها الجوي ومبادئ حسن الجوار، ومخالفةٍ جليّةٍ للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، الحادثة الثانية العدوان الإسرائيلي الغاشم على دولة قطر، خلال جهود الوساطة القطرية لغرز بذور السلام في

غزة، مما أدى إلى استشهاد البطل بدر الدوسري، وسقوط مدنيين، وتعريض حياة المقيمين والدبلوماسيين للخطر في منطقة سكنية مكتظة بالمدارس والبعثات الدبلوماسية، في اعتداءٍ صارخ على الجهود الدولية الرامية لوقف إطلاق النار والإفراج عن الرهائن".

وأشار إلى أن "الشدة تُظهر المعدن، وتكشف جوهر الأخوة"، فقد هبّت دول مجلس التعاون فاطبةً، لإسناد دولة قطر ودعم أمنها وسيادتها، وأكد المجلس أن أمن قطر جزء لا يتجزأ من أمن دول المجلس جميعاً، وأن أي تهديد تتعرض له دولة خليجية، هو تهديد مباشر لكل دول المجلس".

وأكد الأمين العام "مواقف دول مجلس التعاون تجاه القضية الفلسطينية صامدةً وثابتةً ثبات القيم، لا تنحرف ولا تتبدل، وما تزال دول المجلس تؤكد مركزية هذه القضية، وضرورة إنهاء الاحتلال، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية"، مشيداً "بدور المملكة العربية السعودية في قيادة الجهود الدولية لتنفيذ حل الدولتين".

وأضاف: "نرحب بنتائج المؤتمر الدولي للتسوية السلمية بالقضية الفلسطينية في نيويورك (سبتمبر 2025)، وما حمله من دعمٍ صريح للاعتراف بالدولة الفلسطينية، ونرحب كذلك بمخرجات قمة شرم الشيخ للسلام – 14 أكتوبر 2025، وبالاتفاق الذي وقّعه دولة قطر ومصر وتركيا والولايات المتحدة، والبدء في تنفيذ المرحلة الأولى لوقف الحرب على غزة، مؤكدين ضرورة التزام الأطراف كافة باتفاق وقف إطلاق النار، مثمّنين أيضاً ما تقدمه دول المجلس من مساعداتٍ إنسانية وإغاثية لدعم أبناء الشعب الفلسطيني".

كما أكد أن "السياسات الحكيمة لدول مجلس التعاون أثمرت نموذجاً ناجحاً للعمل الإقليمي المشترك، جمع بين الاستقرار السياسي، والازدهار الاقتصادي، والتعاون الأمني".

وتحدث عن "أبرز ما تحقّق خلال عام 2025"، من بينها "الشراكات الدولية، نجاح القمة الخليجية – الأميركية التي التّأمت في 14 مايو 2025 بالرياض، عقد قمة مجلس التعاون والآسيان، والقمة الثلاثية مع الصين في 27 مايو 2025 بالعاصمة الماليزية كوالالمبور".

كما لفت إلى التعاون العسكري عبر "البدء بتنفيذ قرارات وتوصيات الدورة الاستثنائية لمجلس الدفاع المشترك (...) في ضوء العدوان الإسرائيلي الغاشم على دولة قطر تنفيذ العديد من التمارين العسكرية المشتركة، حيث يعقد حالياً تمرين اتحاد 25 الخاص بالقوات البحرية الخليجية، استمرار عقد اجتماعات

اللجان العسكرية المتخصصة، لتعزيز قدرات الردع المشتركة".